



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر السيولة والملاعة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة)

اسم الكاتب: د. راغب الغصين، لانا نبيل زاهر

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4541>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 22:37 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكademie غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



أثر السيولة والملاعة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين الخاصة السورية)

الدكتور راغب الغصين*

لانا نبيل زاهر**

(تاریخ الإيداع 21 / 5 / 2014 . قُبِل للنشر في 4 / 6 / 2014)

□ ملخص □

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن احتمالية وجود علاقة بين نسب السيولة، والملاعة المالية، والكفاءة الإدارية، ونسب الربحية لشركات التأمين الخاصة خلال الفترة (2009-2013).

وقدّمت الدراسة لتحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي والمالي، حيث تم استخدام برنامج SPSS الإحصائي لتحليل البيانات. كما تم حساب التغيرات السنوية لكل نسبة من النسب المدروسة، بالإضافة إلى متوسط معدل التغير أو النمو خلال الفترة المدروسة، كما تم دراسة العلاقة بين كل من النسب المدروسة (السيولة، والملاعة المالية، والكفاءة الإدارية) وبين الربحية لمعرفة أثر كل من هذه النسب على الربحية، وذلك باستخدام الانحدار البسيط، ومن ثم تحديد النسبة الأكثر تأثيراً على الربحية باستخدام الانحدار المتعدد.

وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة مابين نسبة السيولة والربحية لشركات التأمين هي علاقة عكسية ومتينة جداً ودالة إحصائياً، وكانت العلاقة ما بين نسبة الملاعة المالية والربحية لشركات التأمين هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً، بينما كانت العلاقة ما بين نسبة الكفاءة الإدارية والربحية لشركات التأمين هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً. وكانت الملاعة المالية هي النسبة الأكثر تأثيراً في شركات التأمين. وهذا يؤكد على أن طبيعة العمل في شركات التأمين قائمة على مبدأ العائد والمخاطرة.

وأوصت الدراسة إلى تشجيع البحث العلمي في مجال التأمين، وتبني الدراسات العالمية المتعلقة بالتأمين، والعمل بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد المتخصصة على إقامة الندوات، وعقد اللقاءات وتوزيع المنشورات لنشر الوعي التأميني. كما أوصت شركات التأمين بالعمل على توسيع استثماراتها بالإضافة إلى التخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها. وأوصت إلى تعزيز الشراكة بين شركات التأمين والمصارف المحلية بالشكل الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الربحية، السيولة، الملاعة المالية، الكفاءة الإدارية.

* مدرس، قسم الإدارة المالية والمصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، سوريا.

** طالبة دراسات عليا (ماجستير)، قسم الإدارة المالية والمصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، سوريا.

Impact of Liquidity, Solvency and Administrative Efficiency on Profitability of Insurance Companies: An Empirical Study of Syrian Private Insurance Companies

Dr. Ragheb Al-ghussein*
Lana Nabil Zaher**

(Received 21 / 5 / 2014. Accepted 4 / 6 / 2014)

□ ABSTRACT □

This study tries to see if there is a possible relationship between liquidity, solvency as well as administrative efficiency and profitability ratios of private insurance companies during the period (2009-2013). The study tries to do so, using methods of statistical and financial analysis, particularly SPSS statistical software. Annual changes are calculated for each of the ratios studied, in addition to the average rate of change or growth during the period studied. The relationship between each of the ratios studied (liquidity, solvency, and administrative efficiency) and profitability is also analyzed to see the effect of each of these ratios on profitability, using simple regression. The most influential figure affecting profitability is then determined using multiple regression.

The study concludes that the relationship between the ratio of liquidity and profitability of the insurance companies is an inverse relationship, very durable and statistically significant. The relationship between the ratio of the solvency and profitability of insurance companies is a positive relationship, very tough and statistically significant, while the relationship between ratio of administrative efficiency and profitability of insurance companies is a positive relationship, very strong and statistically significant. The solvency ratio is the most influential in the insurance companies. This confirms that the nature of the work in insurance companies is based on the principle of return and risk.

The study recommends encouraging scientific research in the field of insurance, and the adoption of global studies related to insurance. It suggests work in coordination with universities and institutes to hold specialized seminars, meetings and distribute pamphlets to spread awareness of insurance. It also recommends that insurance companies work to diversify their investments and abandon conservative policies. The research also recommends activation of the partnership between the insurance companies and local banks as a way to contribute to achieving economic and social development.

Keywords: Profitability, Liquidity, Solvency, Administrative efficiency.

*Assistant Professor, Department of Banking and Financial Management, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria.

**Postgraduate Student (MS), Department of Banking and Financial Management, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria.

مقدمة:

بعد قطاع التأمين من القطاعات المكونة لبنيّة الاقتصاد السوري، حيث كان قطاع التأمين من أحد أبرز القطاعات التي ظهرت فيها لمسات الإصلاح، وذلك لأن التأمين يعتبر موضوعاً هاماً وضرورياً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لما تقدمه شركات التأمين من خدمات. وذلك بغية تخلص الأنشطة الاقتصادية المنظورة من المخاطر البختة، وكذلك شعور الأفراد بالأمان والاطمئنان في أعمالهم وذواتهم وثرواتهم وممتلكاتهم، ضماناً للحفاظ على المستوى الإنثاجي وضمان تطوره، وتوسيعه واستمراره، وكذلك حماية المستأمين من الفقر، والحفاظ على مستوى من الغنى إن لم يتمكن من نموه وزيادته، كما أن التأمين يؤدي إلى ضمان للأغنياء وما يمتلكونه، كما يؤدي إلى توفير التعويضات للفقراء والضعفاء. وقد أدت جملة التوسعات الإنثاجية والاستثمارية والتطورات الحياتية إلى تعدد وتوسيع المخاطر التي يمكن أن تتعرض طرقها وبالتالي ازدادت الحاجات الملحة إلى تأمين تلك المخاطر وتجنب خسائرها والتي إن حدثت تؤدي إلى أضرار بلغة بالأفراد والاقتصاد والمجتمع والاستقرار الأمني والسياسي لهذا كله فقد أصبح التأمين من أهم مكونات الاقتصاد - إن لم يكن الداعمة الأساسية له - مثله مثل غيره من المكونات المالية والاقتصادية والنقية.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تمثلها شركات التأمين للاقتصاد السوري نجد أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي قد تواجهها والمتمثلة في ضعف الوعي بأهمية التأمين لدى العمالء والمؤسسات، وعدم انتشار المفهوم الصحيح للتأمين، بالإضافة إلى قلة الإلمام بالدور المحوري الذي يقوم به التأمين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. فكان لابد من تسليط الضوء على مفهوم التأمين والتعرف على أهميته الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين وكيفية تقييمها المالي بما يسهم في مساعدة إدارة تلك الشركات على تهيئة المناخ الملائم لتعزيز هذه العوامل وذلك لضمان استمراريتها ونجاحها في خلق قطاع تأميني متتطور قادر على التكيف وخاصة في ظل الاقتصاديات المعاصرة المحفوفة بجملة من المخاطر الكبيرة نسبياً والتي تؤثر وبالتالي على ربحيتها.

مشكلة البحث:

تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة، من خلال سعيها إلى زيادة ربحية أنشطة الأعمال التي تقوم بها حيث لا تقتصر ربحية شركات التأمين على زيادة أسعار التأمين فقط بل يتشرط في أرباح شركات التأمين أن يكون مستواها مقبولاً وأن يتتوفر في معدلاتها الاستقرار والاستقرارية. حيث تتيح الزيادة في حجم الأرباح المحققة إلى إمكانية تخفيض أسعار التأمين، وهذا من شأنه أن يساعد على تقوية المركز التناصي للشركة، وزيادة حصتها السوقية، بما ينعكس بشكل إيجابي على قيمة الاحتياطيات المكونة. إلا إن إدارة شركات التأمين تواجه مشكلة الموازنة ما بين عوامل الربحية والسيولة والكفاءة والملاعة المالية، وبناء على أهمية السيولة لشركات التأمين وكفاءة إدارتها في استخدام أصولها، ومدى قدرة شركات التأمين على سداد التزاماتها عند الاستحقاق، برزت ضرورة التعرف على آلية تأثيرها على ربحية شركات التأمين، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤالين التاليين:

- ما تأثير كل من (السيولة، الملاعة المالية، الكفاءة الإدارية) على ربحية شركات التأمين؟
- ما هو العامل الأكثر قدرة على تفسير التغير الحاصل على ربحية شركات التأمين؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث في دراسة تأثير (السيولة، الملاعة المالية، الكفاءة الإدارية) المؤثرة على ربحية شركات التأمين؛ والوصول إلى مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تساعد هذه الشركات في تعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على الأرباح وزيادتها.

كما يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين كل من السيولة، والملاعة المالية، والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين.

متغيرات البحث:

1- المتغيرات المستقلة: نسبة السيولة، نسبة الملاعة المالية، نسبة الكفاءة الإدارية.

أ- **نسبة السيولة Liquidity ratio:** تم قياس نسبة السيولة بقسمة الاحتياطيات الفنية إلى الموجودات المتداولة، والحد النطوي المقبول لهذه النسبة هو لا يزيد عن 100%， حيث تم احتسابها اعتماداً على القرار رقم/210/ لعام 2005 الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين.

ب- **نسبة الملاعة المالية (كفاية رأس المال) Solvency ratio (capital adequacy):** تم قياس نسبة الملاعة المالية بقسمة رأس المال المتوفّر على رأس المال المطلوب. حيث تلتزم الشركة بأن لا يقل هامش الملاعة لديها في أي وقت من الأوقات عن 150%， حيث تم احتسابها اعتماداً على القرار رقم/210/ لعام 2005 الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين.

ج- **نسبة الكفاءة الإدارية Administrative efficiency ratio:** تم قياس نسبة الكفاءة الإدارية بقسمة الأقساط الصافية على إجمالي الأقساط و المعدل المقبول لهذه النسبة هو أكثر من 50%， حيث تشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين فكلما ازدادت هذه النسبة دلت إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها وتوليد العوائد المجزية منها.

2- **المتغير التابع: الربحية Profitability :** وهي عبارة عن معدل العائد على الأصول، وتقاس بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الموجودات وقد تم استخدام هذه النسبة لدورها في بيان مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من أصوله.

فرضيات البحث:

- 1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية في شركات التأمين.
- 2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملاعة المالية والربحية في شركات التأمين.
- 3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الإدارية والربحية في شركات التأمين.
- 4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وكل من (السيولة، والملاعة المالية، والكفاءة الإدارية) في شركات التأمين.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على أسلوب التحليل الكمي لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام الانحدار البسيط والمتعدد (Regression)، وذلك لتحديد المتغيرات المستقلة ذات الأثر الأكبر على المتغير التابع، ومعامل الارتباط لبيرسون للتعرف على اتجاه ومتانة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، ومعامل التحديد لقياس فعالية المعادلة المقترحة لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

مجتمع عينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في كافة شركات التأمين الخاصة التي تعمل في الجمهورية العربية السورية، في حين تتمثل عينة البحث في شركات التأمين الخاصة التي توفر بياناتها المالية منذ عام 2009 وحتى 2013، وتم استبعاد الشركات التي لم تتوفر بياناتها المالية خلال الفترة المحددة بالإضافة إلى استبعاد شركة التأمين التكافلي، وبناء على هذا تمأخذ خمسة شركات تأمين وهي (الاتحاد التعاوني للتأمين، السورية الدولية للتأمين – أروب، الشركة السورية الكويتية للتأمين، الشركة السورية الوطنية للتأمين، الشركة المتحدة للتأمين).

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (موساوي، 2009) تحديد العوامل المؤثرة على معدل الربحية ومستوى الملاعة المالية في شركات التأمين التي تعمل في السوق بشكل عام. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن لتحسين مستوى الملاعة المالية ومعدل الربحية في شركات التأمين، والتوفيق بين كل منهما، ينبغي إتباع الاستراتيجيات التقنية والمالية المثلث في ظل المعطيات الحالية والتوقعات المستقبلية، واستعمال المداخل المتخصصة في ذلك، كمدخل إدارة الأصول بأصولها أو بخصوصها أو بكليهما، والقيام بعمليات التحليل والقياس، واتخاذ الاستراتيجيات المناسبة التي تحقق التوازن بين مختلف الأهداف الأساسية للشركة كضمان مستوى جيد من الملاعة المالية، وتحقيق مستوى عالي من الربحية من أجل المحافظة على بقاء واستمرارية شركات التأمين [1].

وهدفت دراسة (الشحادات، 2008) إلى تحليل واقع الاستثمارات وتحديد معوقات النشاط الاستثماري في المؤسسة العامة السورية، وأوجه الخلل والقصور في أعمال النشاط الاستثماري لهذه المؤسسة من أجل رفع قدرتها التنافسية في السوق المحلية، وقد تناول الجانب التطبيقي في هذه الدراسة عملية البحث عن علاقة الاستثمار بكل من السيولة والربحية بهدف تفعيل النشاط الاستثماري في المؤسسة، من خلال النتائج التي تم التوصل إليها والتي تمثلت بمايلي: تعاني سياسة استثمار الأموال في المؤسسة العامة السورية للتأمين من الكثير من نواحي القصور، وذلك باعتبارها مؤسسة حكومية تخضع كغيرها من المؤسسات الحكومية الأخرى للقوانين والأنظمة، إذ تعود معوقات عملية استثمار أموال المؤسسة إلى انخفاض حجم الأموال المتاحة أمامها للاستثمار كون القسم الأكبر من الأرباح التي يتم تحقيقها تذهب إلى صندوق الدين العام، إن استثمار أموال المؤسسة لا يساهم في دعم السيولة التي قد تحتاجها لتضمن قدرتها على سداد الالتزامات المتراكمة عليها، وإنما استثمار أموال المؤسسة يساهم في تعظيم ربحيتها [2].

وهدفت دراسة (عبد الحميد، 2003) إلى تحديد طبيعة العلاقة بين ربحية شركات التأمين ومستوى المنافسة في سوق التأمين، وإيجاد العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية للشركة ومستوى المنافسة، وكذلك العلاقة بين إنتاجية شركات التأمين وأداء هذه الشركات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة قوية بين نتائج أداء شركات

التأمين ومستوى الإنتاجية في هذه الشركات ، وبين خصائص سوق التأمين ومستوى الأداء في شركات التأمين. وأيضاً توجد علاقة قوية بين خصائص سوق التأمين ومستوى الربحية في شركات التأمين التي تعمل في السوق. [3].

وهدفت دراسة (Focarelli Dario, 2011) بالبحث في العوامل المؤثرة على الملاعة المالية لشركات التأمين التي تعمل في دول الاتحاد الأوروبي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تفيد بأن كل من الإدارة الجيدة للمخاطر التي تحبط بيئة عمل شركات التأمين، والتقييد بمستويات محددة لرأس المال لمواجهة الالتزامات تجاه حملة الوثائق، ترفعان من مستوى الملاعة المالية في شركات التأمين. كما أكدت الدراسة أيضاً على أهمية عملية تقييم الأداء في شركات التأمين، وضرورة التحقق من مدى التزام الشركات التي تعمل في السوق بقواعد الملاعة المالية التي اعتمدتها دول الاتحاد الأوروبي. [4].

وهدفت دراسة (Adams and Buckle, 2003) إلى إيجاد محددات الأداء لشركات التأمين في جزر برمودا، حيث شملت عينة الدراسة 17% من شركات التأمين الموجودة في ذلك السوق للفترة الواقعة ما بين 1993-1997، حيث كان المتغير التابع هو الأداء، وتم قياسه من خلال قسمة مجموع المصروفات الإدارية على صافي الأقساط المتحققة، وحجم المنشأة ونسبة الرفع المالي، والسيولة ، ونوع الشركة ، ونطاق عمليات الشركات كمتغيرات مستقلة . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن شركات التأمين ذات نسبة الرفع المالي المرتفعة، والسيولة القليلة يكون أداؤها أفضل من شركة التأمين ذات نسبة الرفع المالي القليلة، والسيولة المرتفعة. [5].

وهدفت (Gerber Guillaume, 2010) إلى تناول العوامل المؤثرة على وضع الملاعة المالية في شركات التأمين، حيث أخذت الدراسة كل عامل من هذه العوامل وتحبيده عن العوامل الأخرى، مما أدى إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج التي أكدت على أهمية الملاعة المالية في شركات التأمين بشكل عام وخاصة في فرع التأمين على الحياة من شركات التأمين ، حيث عملت الدراسة على مجموعة من المتغيرات المسئولة عن تحديد مستوى الملاعة المالية في مثل هذا النوع من شركات التأمين، والتي كان من أهمهما هيكلية الأصول والالتزامات، وطبيعة الاستثمارات التي تقوم بها الشركة، وضرورة التقييد بمستويات محددة لرأس المال لمواجهة المخاطر التي تحبط بهذا النوع من التأمين وهذا ما يؤكد على ضرورة كفاية رأس المال. [6].

- الدراسة النظرية:

أولاً: مفهوم التأمين:

يمكن تعريف التأمين بأنه: عملية يحصل بمقتضاها أحد الأطراف، وهو المؤمن له، نظير دفع قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير في الطرف الآخر وهو المؤمن، تعهداً يدفع بمقتضاه هذا الأخير أداءً معيناً عند تحقق خطر معين. وذلك لأن يأخذ على عاته مهمة تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المعاشرة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء [7]. ويعرف آخرون التأمين بأنه اتفاق بين طرفين بما المؤمن (شركة التأمين) والمستأمين (الشخص الذي يرغب بالتأمين) الغرض منه درء المخاطر عن الطرف الثاني في حال وقوعها وحصوله على تعويضات تتناسب مع الأضرار التي تلحق به من هذا الخطر، وعلى ذلك فإن هذا الاتفاق ينشئ حقاً لل المستأمين بحصوله على التعويض كما ينشأ التزام على المؤمن بدفع هذا التعويض وفي سبيل استكمال هذه الحلقة لابد من أن يقوم المستأمين بدفع مبالغ مالية بصورة أقساط أو غيرها، حتى يمكن للمؤمن الوفاء بالتزاماته هذه، لابد من أن يقوم بإدارة واستثمار وتنمية المبالغ والمدخرات التي يقوم بتجميعها، وفي ذلك تتحقق التنمية بسوق المال ويتحقق الرخاء والنمو الاقتصادي في البلد [8].

أما بالنسبة لكتاب التأمين فقد اختلفت تعريفهم للتأمين باختلاف جنسياتهم نظراً لاختلاف البيئة التي يخدمها التأمين من جهة ، وباختلاف العصر الذي وضعوا تعريفهم للتأمين من ناحية ثانية، وذلك لأنهم يحاولون عند وضع تعريفهم مجاراة العصر الذي يعيشون فيه، لذلك يقومون بتعديل تعريفهم للتأمين سنة بعد أخرى، حتى يتسعى لهم خدمة النواحي الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وأفراده. ولكن نظراً لأن هناك أنواعاً مختلفة للتأمين واختلافاً في المبادئ التي يقوم عليها كل نوع منها عن الآخر، بالإضافة إلى تعداد العناصر التي يقوم عليها أي نوع من أنواع التأمين من حيث طرف التعاقد، والخطر المؤمن منه وبلغ التأمين، والشخص أو الشيء موضوع التأمين، والقسط أو مقابل التأمين، مدة التأمين، كل ذلك أدى إلى صعوبة إيجاد تعريف دقيق وشامل للتأمين وأفضل تعريف للتأمين هو: أنه وسيلة أو نظام يهدف إلى حماية الأفراد والمنشآت من الخسائر المادية المحتملة الناجمة عن تحقق المخاطر المؤمن منها و ذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه المخاطر إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتکبدها وذلك مقابل أقساط محددة محسوبة وفقاً لمبادئ رياضية و إحصائية معروفة. [9]

وعرف القانون المدني السوري التأمين في المادة 713 على أنه: عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له (المستأمن) أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتبأ أو أي عرض مالي آخر في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك لقاء قسط أو أية دفعه مالية أخرى يؤدي المؤمن له إلى المؤمن.

أما المرسوم رقم 43 المتعلق بتنظيم سوق التأمين السورية الصادر في 2005/7/16 فقد عرف التأمين في المادة(1) بأنه: تحويل أعباء المخاطر من المؤمن له إلى المؤمن مقابل قسط التأمين والتزام المؤمن بتعويض الضرر والخسارة للمؤمن له.

ثانياً: أهمية شركات التأمين :

تعد شركات التأمين إحدى أهم المنشآت المالية التي تستهدف دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، فالتأمين يُعد أحد الأدوات المهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الرفاه الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع. حيث يلعب التأمين دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار و التنمية الاقتصادية من خلال حفظ رأس المال والممتلكات حيث تعتبر شركات التأمين شركات أموال. لذلك تحرص الكثير من الدول على تعزيز الثقة بشركات التأمين وإعطائها أدواراً مهمة في التأمين على المشروعات والممتلكات الحيوية في القطاعين العام والخاص، ومثال على هذا إلزام جهات معينة بالتأمين سواء على الممتلكات أو بالتأمين ضد المسؤولية المدنية الناشئة عن الأنشطة التي تمارسها حفظاً لها من الخسارة. وهذا من شأنه أن يوفر بيئة اقتصادية مثلى ومناخاً مشجعاً للاستثمار، حيث يُعد أحد الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية. [10]

أما الاستقرار الاجتماعي ذات البعد الاقتصادي والإنساني، فإن لشركات التأمين دوراً أساسياً في ذلك، وهذا ما يؤكده مجال التأمين الصحي في الرعاية الصحية التي هي هدف أساسى من أهداف التنمية التي تحرص على تحقيقها أغلب الدول، فالتأمين الصحي أداة مهمة من أدوات تحقيق التنمية من خلال الرعاية الصحية. أما في مجالات التنمية الاجتماعية، فالتأمين يُعد مساعداً مهماً للدولة في تعزيز فكرة الضمان الاجتماعي بمفهومها الواسع، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتأمين الادخاري لضمان معيشة كريمة للفرد مما يخفف الأعباء التي تتحملها الدولة لتحقيق التنمية من خلال مكافحتها للمرض والوزع والفقر وهو ما يتحقق الاستقرار الاجتماعي. [11]

وهكذا نلاحظ أن أهمية شركات التأمين تتلخص في كونها وعاءً ادخارياً يسهم في تجميع مدخلات الأفراد وتوجهها إلى الاستثمارات التي تخدم التنمية الاقتصادية، وأيضاً تعطي الأفرادطمأنينة حول المستقبل وتجنبهم تجميد أموالهم لمواجهة الأخطار المحتملة.

ثالثاً: النسب المالية المستعملة في شركات التأمين:

تستخدم النسب المالية لتحليل القوائم المالية لشركات التأمين، فهي تعكس بوضوح مدى الربح الذي حققه هذه الشركات عبر مدة زمنية ماضية، كما أنها تبين العوامل التي أثرت على ربح هذه الشركة، وفيما يلي أهم هذه النسب:

1- نسبة الربحية:

إن الربح الحقيقي في المؤسسات المالية هو عبارة عن الزيادة في الرصيد الصافي لقائمة المركز المالي للمؤسسة

بين تاريخ معين وتاريخ سابق، وبمعنى آخر إن الربح هو الزيادة في قيمة الأصول والموجودات بشكل أكبر من زيادة الالتزامات والخصوم.

في السابق كان يتم الاعتماد على الأرباح التي يتم تحقيقها، كأحد المتغيرات التي تساعده على القيام بعملية تحديد مستوى الكفاءة المالية وتقييم أداء العمل في المؤسسات المالية، وذلك باعتبار أن الأرباح المحققة هي مصدر تمويل داخلي قليل التكلفة يفيد في عمليات التوسيع والنمو ودعم المركز التناصفي في السوق. ولكن يؤخذ على حجم الأرباح المحققة بأنها عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم الاستثمارات أو مصادر الأموال التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، لذا فقد تم الاعتماد بشكل أكبر على المؤشرات المالية الخاصة بالربحية كونها مقياس أفضل ومعيار أدق من عنصر الربح في الحكم على مستوى الكفاءة المالية وتقييم أداء العمل في المؤسسات المالية، هذا بالإضافة إلى أن المؤشرات المالية الخاصة بالربحية في المؤسسة المالية، يمكن مقارنتها مع مؤشرات الربحية في المؤسسات المالية الأخرى المماثلة خلال زمن محدد، أو يمكن حتى مقارنتها مع مؤشرات الربحية ذاتها في المؤسسة نفسها خلال فترات زمنية مختلفة للتعرف على الاتجاه الذي يمكن أن تسلكه هذه المؤشرات خلال الزمن [12].

إن السعي إلى تعظيم رحية أنشطة الأعمال هو من الأهداف الرئيسية لجميع المؤسسات المالية، وهو أمر ضروري لضمان استقرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمر، ومؤشر مالي تهتم به جميع الأطراف ذات المصلحة والعلاقة مع أعمال المؤسسة المالية، إذ تعكس النسب المالية الخاصة بالربحية صورة صادقة عن النتيجة النهائية لمحصلة أنشطة الأعمال في المؤسسة، وتعتبر أيضاً من أهم المؤشرات المالية وأكثرها مصداقية في عملية قياس مدى فاعلية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، هذا ويشترط في أرباح شركات التأمين أن يكون مستواها مقبولاً وأن يتتوفر في معدلاتها الاستقرار والاستقرارية بحد أدنى لا يقل عن معدلات الفائدة التي تم تحديدها عند احتساب أقساط التأمين. وعلى الصعيد العملي فإن المؤشرات المالية الخاصة بقياس الربحية في المؤسسات المالية هي محور من المحاور الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها في عملية دراسة الجدوى الاقتصادية، وهي أداة فاعلة من أدوات التحليل المالي، وعنصر مساعد في عملية صناعة القرار ولاسيما في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد مصادر الأموال التي سيتم استثمارها وتحديد أوجه القنوات الاستثمارية التي سيتم الاستثمار فيها، إضافة إلى دورها الهام في عملية تقييم أداء العمل في المؤسسة المالية [13].

تقاس الربحية بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية Profitability ratios، ومن أهم مكونات هذه المجموعة من النسب معدل العائد على الأصول، وتقاس بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الموجودات وقد تم استخدام هذه النسبة لدورها في بيان مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من أصوله وهذه النسبة هي الأكثر استخداماً:

$$\text{معدل العائد على الأصول} (\text{Return on Assets}) = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

تعتبر هذه النسبة مؤشراً على مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح. ويشار إليها بالعائد على الاستثمار، وتعتمد بشكل كبير على حجم الأصول المستخدمة في الاستثمار، وبالتالي تستخدم للمقارنة بين المصارف والشركات في القطاعات المماثلة، لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول. حيث إنَّ الخصوم تتشكل من مجموع المطلوبات (الودائع) ورأس المال، وأنَّ هذه الأموال تستخدم في تمويل استثمارات ونشاطات المصرف (الأصول)، لذلك فإنَّ نسبة العائد على الأصول تعطي فكرة عن مدى فعالية المصرف في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح [14].

-2 نسبة السيولة:

يُقصد بالسيولة بأنها: مدى إمكانية تحويل الأصول إلى نقود وضرورة وجود أموال جاهزة تكفي لمواجهة الالتزامات المختلفة عندما يحل ميعاد استحقاقها والسيولة في مجال التأمين هي العنصر الأساسي عند تحقيق الخطر المؤمن منه وحلول أجل الدفع [15].

كما تعد السيولة من المواضيع المهمة في شركات التأمين، حيث إن نقص درجة السيولة في أموال واستثمارات شركات التأمين يؤثر بشكل مباشر على وضع شركات التأمين وبالتالي على ربحيتها وذلك لأنه يتسبب لاحقاً في عدم القدرة على الوفاء ببعض الالتزامات تجاه حملة الوثائق، وهو الأمر الذي قد يؤدي فيما بعد إلى حصول عجز أو فشل مالي، لذلك فإنَّ غياب العمل بقاعدة تحقيق التوافق في آجال الاستحقاق بين أصول والتزامات شركة التأمين أو أي إخلال بسيط بهذه القاعدة قد يهدد وضع السيولة في الشركة للخطر. حيث تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي [16].

لذا تزورنا نسبة السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين، حيث تم قياس نسبة السيولة بقسمة الاحتياطيات الفنية (هي المبالغ التي يجب على المؤمن أو معيid التأمين اقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة التزامات الشركة المتربعة عليها لحملة الوثائق والمستفيدين) إلى الموجودات المتداولة، والحد النمطي المقبول لهذه النسبة هو ألا يزيد عن 100%， حيث تم احتسابها اعتماداً على القرار رقم/210/ لعام 2005 الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين.

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الاحتياطيات الفنية}}{\text{الموجودات المتداولة}}$$

-3 نسبة الملاءة المالية (كفاية رأس المال):

إن الملاءة المالية بشكل عام تعني القدرة على الوفاء أو السداد للالتزامات. وفي مجال التأمين عرفت بأنها قدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين [17]. وقد بيَّنت الجمعية الدولية لمشرفِي التأمين أن أي شركة تأمين تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء

بالالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف) [18]. أما المرسوم رقم ١٤٣١ الناظم لأعمال التأمين في سوريا فقد عرف الملاعة المالية في المادة ١١ بأنها الزيادة في قيمة الموجودات الفعلية للشركة عن مطلوباتها وبحد هامش الملاعة قدرة الشركة أو كفاية أموالها لمواجهة التزاماتها جميعها بصورة كاملة ودفع جميع المبالغ المستحقة عليها دون أن تتعذر أعمال الشركة أو يضعف مركزها المالي.

كما يعد هامش الملاعة الأداة الأكثر أهمية من بين أدوات الرقابة على شركات التأمين. إذ يمكن أن تتعرض الأوضاع المالية لهذه الشركات للخطر لأسباب متعددة منها تخفيض أسعار التأمين إلى ما دون المستوى المقبول فنياً أو وجود نفقات إدارية مرتفعة نسبياً أو توظيف أموال الشركة في مجالات تحقيق الخسائر أو لا تدر العائد المناسب أو التوظيف غير المتوازن لأموال الشركة. حيث يمكن هامش الملاعة بشكل عام أحزمة الإشراف والرقابة من التحقق من قدرة الشركة على الوفاء بالالتزاماتها. كما يعد صمام أمان ليس لحماية الجمهور فقط وإنما لحماية شركات التأمين من المنافسة غير الفنية. ومن ثم فإنه يعمل لصالح الجمهور وفي صالح شركات التأمين التي تتبع سياسة اكتتاب أصولية. وتهدف الملاعة المالية إلى إعطاء إنذار مبكر للشركة لاتخاذ إجراءات تصحيحية أو التدخل من جانب سلطة الإشراف وذلك قبل أن يتم الوصول إلى حالة الإعسار المالي. ويجب أن يكون هامش الملاعة كبيراً بما يكفي لاتخاذ موقف تصحيحي في الوقت المناسب في حال لم تكن الشركة راغبة أو قادرة على اتخاذ إجراءات تصحيحية بنفسها [19].

كما تتفق معظم الآراء العلمية والعملية في مختلف أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاعة المالية في شركات التأمين، التي يشار إليها كحد أدنى للملاعة. وتتضمن قوانين الإشراف والرقابة على نشاط التأمين السائدة في مختلف دول العالم على مثل هذه الحدود. ففي دول الاتحاد الأوروبي والفلبين واستراليا تنص قوانين الإشراف والرقابة على وجود حد معين للملاعة، وفي كندا يتشرط وجود حد أدنى لصافي القيمة يعتمد على الالتزامات الخاصة بالشركة. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتوجد اشتراطات خاصة بضرورة وجود حد أدنى لرأس المال شركات التأمين. وكذلك الحال في سوريا، ينص قانون الإشراف على التأمين رقم ٢١٠/١٠٠ الصادر في ٢٠٠٥ على حد معين لهامش الملاعة يجب أن تلتزم به شركات التأمين وهو بـألا يقل هامش الملاعة لديها في أي وقت من الأوقات عن ١٥٠%， وتم قياس نسبة الملاعة المالية بقسمة رأس المال المتوفّر على رأس المال المطلوب اعتماداً على القرار السابق:

$$\frac{\text{رأس المال المتوفّر}}{\text{رأس المال المطلوب}} = \text{نسبة كفاية رأس المال}$$

4- نسبة الكفاءة الإدارية:

تعرف الكفاءة بأنها القدرة على القيام بالواجبات المطلوبة بأفضل أسلوب و بأقل ما يمكن من التكاليف على صعيد الوقت و الجهد ففنون و بلا شك سنلاحظ ارتباط هذا المفهوم بالإدارة و قدرتها على توجيه الأعمال بما يضمن لها النجاح [20].

لذا شركات التأمين مثلها مثل أي منظمة أعمال تسعى إلى الربح و الاستمرار و النمو تعبيراً عن النجاح في سوق شديدة التنافسية. ونظراً لاختلاف الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين عن الوظائف الإدارية في باقي الشركات فإن عامل الكفاءة في إدارة شركات التأمين يبرز بطريقة يمكن اعتبارها خاصة، من خلال أن إدارة شركة التأمين تسعى إلى:

- 1- وضع سعر الوثائق التأمينية الأمثل اقتصادياً للشركة والأكثر جاذبية لطلاب التأمين من خلال وظيفة التسويير.

2- وضع السياسة المثلثي في قبول التأمينات بحيث تتوافق أعداد وثائق التأمين المقبولة مع طاقة الشركة الاستيعابية من جهة ومع تحقيق نسب مرضية من الأرباح من جهة أخرى من خلال وظيفة الاكتتاب.

3- دفع المستحقات والتعويض عن المؤمن لهم بعد التأكد من أسباب ونتائج وقوع الخطر المؤمن عليه و ذلك بالطريقة الأفضل والزمن الأقصر من خلال وظيفة تسوية المطالبات.

4- إصدار المقدار والحجم المناسب من الوثائق التأمينية المتواقة مع أسلوب وأهداف الشركة والسعى إلى تسوييقها بالأسلوب الأمثل من خلال وظيفة الإنتاج.

5- زيادة قدرة الشركة على قبول التأمينات الضخمة على الأخطار كبيرة الحجم والمحافظة في الوقت ذاته على الملائمة واستقرار الأرباح من خلال وظيفة إعادة التأمين.

6- تحقيق الاستفادة القصوى من الأقساط التأمينية المجتمعنة من خلال توظيفها في أكثر المجالات الاستثمارية عائدأً مع أخذ المبالغ الواجب إيقاؤها لدى الشركة لتعويض المخاطر المحتملة الحدوث بعين الاعتبار وذلك من خلال وظيفة الاستثمار [21].

إن تحقيق ما سبق ذكره يعد تعبيراً عن كفاءة الإدارة في شركة التأمين، حيث تعد أحد العوامل التي تؤثر على نجاح الشركة من خلال تحقيق الربحية والاستمرار والنمو وبالتالي إدراة وظائف شركة التأمين بكفاءة تؤثر وتعكس بشكل واضح وكبير على نجاح هذه الشركة وربحيتها . وبناء على ماسبق تم قياس نسبة الكفاءة الإدارية بقسمة الأقساط الصافية على إجمالي الأقساط و المعدل المقبول لهذه النسبة هو أكثر من 50 %، حيث تشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين فكلما ازدادت هذه النسبة دلت إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها وتوليد العوائد المجزية منها [22].

$$\frac{\text{الأقساط الصافية}}{\text{إجمالي الأقساط}} = \text{الاحتفاظ بأقساط التأمين}$$

النتائج والمناقشة:

قامت الباحثة بحساب المتوسط العام لنسب السيولة، والملاعة المالية، والكفاءة الإدارية، والربحية لشركات التأمين والتي تم تحديدها بخمسة شركات تأمين خلال الفترة (2009-2013)، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (1) المتوسط العام لنسب الربحية والملاعة والسيولة والكفاءة في شركات التأمين المدروسة

معدل التغير	الكفاءة	معدل التغير	السيولة	معدل التغير	الملاعة	معدل التغير	الربحية	العام
-	63.08%	-	54.23%	-	289.00%	-	2.53%	2009
13.27	71.45%	-7.58	50.12%	19.10	344.20%	34.78	3.41%	2010
13.73	81.26%	-9.12	45.55%	11.10	382.40%	10.26	3.76%	2011

4.54	84.95%	-7.20	42.27%	14.64	438.40%	21.54	4.57%	2012
12.49	95.56%	-16.96	35.10%	11.95	490.80%	18.60	5.42%	2013

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على التقارير المالية للشركات المدروسة خلال الفترة (2009-2013)

يبين الجدول رقم (1) ما يلي⁽¹⁾:

- 1- إن معدل التغير السنوي لنسبة الربحية في شركات التأمين المدروسة كان متزايد بشكل عام حيث ازدادت نسبة الربحية في العام 2013 مما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (%28.56+).
- 2- إن معدل التغير السنوي لنسبة الملاعة المالية في شركات التأمين المدروسة كان متزايد بشكل عام حيث ازدادت نسبة الملاعة المالية في العام 2013 مما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (%17.46+).
- 3- إن معدل التغير السنوي لنسبة السيولة في شركات التأمين المدروسة كان منخفض بشكل عام حيث انخفضت نسبة السيولة في العام 2013 مما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (-%8.82%).
- 4- إن معدل التغير السنوي لنسبة الكفاءة في شركات التأمين المدروسة كان متزايد بشكل عام حيث ازدادت نسبة الكفاءة الإدارية في العام 2013 مما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (%12.87+).

- اختبار الفرضيات:

1- اختبار الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية في شركات التأمين.

الجدول (2) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين السيولة والربحية في شركات التأمين المدروسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	-.990a-	.981	.975	.17641

The independent variable is : السيولة :

الجدول (3) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين السيولة والربحية في شركات التأمين المدروسة

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.795	1	4.795	154.089	.001a
	Residual	.093	3	.031		
	Total	4.889	4			

The independent variable is : السيولة :

$$\bar{\Delta} = \frac{y_n - y_{n-1}}{y_{n-1}}, R = \frac{P_n - P_1}{(n-1)P_1}$$

حيث: y_n, P_n : سنة المقارنة؛ y_{n-1}, P_1 : سنة الأساس.

(4) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين السبولة والربحية في شركات التأمين المدروسة

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
		B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	10.708	.551			19.431	.000
	السيولة	-.149-	.012	-.990-		-12.413-	.001

The dependent variable is ln: الربحية

يبين الجدول رقم (2) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (-0.99)، وهي تدل على أن العلاقة بين السيولة والربحية في شركات التأمين هي علاقة عكssية ومتينة جداً، وتبيّن قيمة معامل التحديد على أن 98.1% من التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالسيولة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج.

كما يبين الجدول رقم (3) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ أن القيمة المحسوبة $F = 154.089$ أكبر من القيمة الجدولية $/10.13/$ عند درجة حرية $(1, 3)$ ومستوى دلالة $/0.05/$ ، كما أن احتمال الدلالة $P = 0.001 < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول رقم (4) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل، حيث أن قيمة $B_0 = -0.149$ وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

وبالنتيجة إن العلاقة بين الربحية والسيولة في شركات التأمين المدروسة هي علاقة عكسية ومتينة جداً ودالة احصائياً.

2- اختبار الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملاعة المالية والربحية في شركات التأمين.

الدول (5) معالما الإساط والتعدد للعلاقة بين الملاعة والبحة في شركات التأمين المدرسية

Mode	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.998a	.995	.993	.08945

الملاعة المالية: The independent variable is

الجدول (6) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين الملاعة والربحية في شركات التأمين المدرسة

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.865	1	4.865	607.920	.000a
	Residual	.024	3	.008		
	Total	4.889	4			

الجدول (7) نتائج اختبار معنوية لمعاملات الانحدار للعلاقة بين الملاعة والربحية في شركات التأمين المدروسة

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
	B	Std. Error		Beta		
1	(Constant)	-1.504-	.224		-6.704-	.007
	الملاعة المالية	.014	.001	.998	24.656	.000

يبين الجدول رقم (5) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.998)، وهي تدل على أن العلاقة بين الملاعة والربحية في شركات التأمين المدروسة هي علاقة طردية ومتينة جداً، وتبيّن قيمة معامل التحديد على أن 99.5% من التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلّق بالملاعة، بالمقابل يعود لتأثير عواماً آخراء لم يتضمن في النموذج.

كما يبين الجدول رقم (6) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ أن القيمة المحسوبة $F = 607.92$ أكبر من القيمة الجدولية $/10.13$ عند درجتي حرية (1، 3) ومستوى دلالة $/0.05$ ، كما أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول رقم (7) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل، حيث أن قيمة $B_1 = 0.014$ ، $B_0 = -1.504$ وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

وبالنتيجة إن العلاقة بين الربحية والملاعة في شركات التأمين المدروسة هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة احصائياً.

3- اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الإدارية والربحية في شركات التأمين.

الجدول (8) معامل الارتباط والتعدد للعلاقة بين الكفاءة والربحية في شركات التأمين المدرّسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.982a	.965	.954	.23783

الكفاءة الإدارية: The independent variable is

النحوذج. التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالكفاءة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في

التجارة في شركات التأمين المدروسة هي علاقة طردية ومتينة جداً، وتبيّن قيمة معامل التحديد على أن 96.5% من

بيان الجدول رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.982)، وهي تدل على أن العلاقة بين الكفاءة

(9) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين الكفاءة والربحية في شركات التأمين المدرسة الدول

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.719	1	4.719	83.431	.003a
	Residual	.170	3	.057		
	Total	4.889	4			

الكفاءة الإدارية The independent variable is

(10) نتائج اختبار معنوية لمعاملات الانحدار للعلاقة بين الكفاءة والربحية في شركات التأمين المدرسة الدول

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
		B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	-2.950-	.762			-3.874-	.030
	الكفاءة الإدارية	.087	.010	.982		9.134	.003

The dependent variable is ln: الربحية

كما يبين الجدول رقم (9) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ أن القيمة المحسوبة $F = 83.431$ أكبر من القيمة الجدولية $10.13 / 0.05$ عند درجة حرية (1، 3) ومستوى دلالة $0.05 / 0.003$ ، كما أن احتمال الدلالة $P < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي. ويبيّن الجدول رقم (10) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل، كما أن قيمة $B_0 = -2.950$ ، $B_1 = 0.087$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

وبالنتيجة إن العلاقة بين الربحية والكافأة في شركات التأمين المدروسة هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة أحصائياً.

4- اختبار الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (السيولة المصرفية، الملاعة المالية، الكفاءة الإدارية)، وربحية المصادر المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يمكنا وبالاعتماد على الانحدار المتعدد إيجاد نموذج للتنبؤ بالربحية في المصادر المدروسة اعتماداً على نسب السيولة المصرفية والملاعة المالية والكفاءة الإدارية وفق ما يلي:

الجدول (11) مصفوفة معامالت الارتباط بين جميع المتغيرات (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)

Correlations

		الربحية	الملاعة	السيولة	الكفاءة
Pearson Correlation	الربحية	1.000	.998	-.990-	.982
	الملاعة	.998	1.000	-.992-	.988
	السيولة	-.990-	-.992-	1.000	-.994-
	الكفاءة	.982	.988	-.994-	1.000
Sig. (1-tailed)	الربحية	.	.000	.001	.001
	الملاعة	.000	.	.000	.001
	السيولة	.001	.000	.	.000
	الكفاءة	.001	.001	.000	.
N	الربحية	5	5	5	5
	الملاعة	5	5	5	5
	السيولة	5	5	5	5
	الكفاءة	5	5	5	5

يبين الجدول رقم (11) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين الربحية كمتغير تابع، وكل من (السيولة المصرفية، والملاعة المالية، والكفاءة الإدارية) كمتغيرات مستقلة في شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق ، حيث نلاحظ أن العلاقة بين الربحية والسيولة كانت الأعلى، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.99)، وهي عكسية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، تليها العلاقة بين الربحية والملاعة المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.998)، وهي طردية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، تليها العلاقة بين الربحية والكفاءة الإدارية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.982)، وهي طردية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول (12) ملخص تحليل الانحدار للعلاقة بين الربحية وكل من السيولة والملاعة والكفاءة

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.998a	.997	.987	.12657	.997	101.387	3	1	.073

a. Predictors: (Constant), X3, X2, X1

b. Dependent Variable: Y

الجدول (13) ملخص تحليل تباين الانحدار للعلاقة بين الربحية وكل من السيولة والملاعة والكفاءة

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	4.873	3	1.624	101.387	.073a
Residual	.016	1	.016		
Total	4.889	4			

السيولة، الملاعة، الكفاءة، (Constant)، الربحية

b. Dependent Variable: الربحية

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة معامل الارتباط بين الربحية وكل من (السيولة، والملاعة المالية، والكفاءة الإدارية) بلغت (0.998)، وهي تدل على أن العلاقة طردية ومتينة جداً فيما بينهما، كما نلاحظ من نفس الجدول أن مجموع ما تقسره الربحية من تباين متغيرات (السيولة، والملاعة المالية، والكفاءة الإدارية) بلغ (99.7%)، وهي غير دالة إحصائياً لأن قيمة $F = 215.7$ المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية $F = 101.287$ عند درجتي حرية (1، 3)، كما أن قيمة احتمال الدالة $P = 0.073 > 0.05$ ، كما يظهر الجدول رقم (13).

الجدول (14) نتائج تحليل تباين الانحدار للعلاقة بين الربحية وكل من السيولة والملاعة والكفاءة

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.
	B	Std. Error			
1 (Constant)	3.431	8.087		.424	.745
الملاعة	.014	.006	.997	2.185	.273
السيولة	-.054-	.092	-.356-	-.582-	.664
الكفاءة	-.032-	.046	-.356-	-.690-	.616

a. Dependent Variable: Y

يبين الجدول رقم (14) وبعد مقارنة قيم Beta أن الملاعة المالية كان الأكثر أثراً على المتغير التابع (الربحية)، حيث بلغت قيمة Beta المقابلة له (0.997)، وهي غير دالة إحصائياً حيث أن $P = 0.273 > 0.05$ ، وقد ثانتها السيولة والكفاءة الإدارية بنفس المرتبة، حيث بلغت قيمة Beta = 0.356 للسيولة، وهي غير دالة إحصائياً حيث أن $P = 0.664 > 0.05$ وبلغت قيمة Beta = 0.356 للكفاءة الإدارية، وهي غير دالة إحصائياً حيث أن $P = 0.616 > 0.05$. وبناءً على ذلك يمكن كتابة معادلة التنبؤ بحسب الربحية بناءً على نسب الملاعة المالية، والسيولة، والكفاءة الإدارية مع ملاحظة أن نموذج الانحدار المتعدد غير معنوي كما يلي:

$$\hat{y} = 3.431 + 0.014x_1 - 0.054x_2 - 0.032x_3 \dots \dots \dots (60)$$

حيث :

$$\hat{y} = \text{الربحية}$$

$$x_1 = \text{الملاعة المالية}$$

$$x_2 = \text{السيولة}$$

$$x_3 = \text{الكفاءة الإدارية}$$

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- 1- ازدادت ربحية شركات التأمين المدروسة خلال فترة الدراسة بمتوسط معدل النمو +28,56% كان نتيجة لاستثمار الفوائض والاحتياطيات المالية لشركات التأمين التي لم تتأثر بشكل كبير في هذه الظروف لأن معظم استثمارات شركات التأمين في سوريا عبارة عن ودائع بنكية وأرباح القطع الأجنبي. فقد سمح قرار الاستثمار رقم 372/100 لعام 2010 لشركات التأمين باستثمار هذه الاحتياطيات حيث تكون كتلة مالية كبيرة يمكن استثمارها في السوق السورية. وقد فتح قرار الاستثمار رقم 327/100 لعام 2010 منافذ جديدة لاستثمار شركات التأمين في أقنية استثمارية منها (الصناعة والزراعة والطاقة والإنتاج السينمائي و مجال البناء العقاري والخدمات) .
- 2- تمنت شركات التأمين المدروسة بمستوى عالي من الملاعة المالية ضمن مواجهة خطر فشل استرداد جزء من أموالها المستثمرة وهذا ما أكدته عدم مشاهدة أي حالة من انخفاض نسبة الملاعة عن 150% وهو الحد النمطي المسموح به فقد كان متوسط معدل النمو +17,46، فقد ساهم الأسلوب المتبعة في السياسة الاكتتابية للشركات واحتياطيات الفنية المناسبة والالتزام الجيد من قبل الشركات بالأنظمة والقرارات التي أصدرتها هيئة الإشراف على التأمين، والتي شكّلت بنية تشريعية قوية إلى جانب باقي التشريعات التي تحكم عمل هذا القطاع، والتي صدرت على مدار السنوات الماضية، حيث ساعدت في الحفاظ على هامش ملاعة جيد، بغض النظر عن بعض الصعوبات والسلبيات التي يكتنفها العمل التأميني حالياً.
- 3- انخفضت سيولة شركات التأمين خلال فترة الدراسة بمتوسط معدل النمو -8,82% وهذا ليس مؤشراً على تراجع أو تقصير في عمل الشركات بل هو أمر طبيعي حيث لم نشاهد أي حالة سيولة ازدادت فوق الحد النمطي 100% المسموح به من قبل هيئة الإشراف على التأمين القرار رقم 210/ لعام 2005. وهذا ما يؤكد على أن شركات التأمين تعمل على الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي بالإضافة على توافر السيولة لديها بالنسبة لمخصصاتها الفنية.
- 4- أكدت شركات التأمين المدروسة مدى كفاءتها حيث كان متوسط معدل النمو +12,87%， فمن خلال دراستنا لم نشاهد أي انخفاض في نسبة الكفاءة عن 50% وهذا يشير إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها دون الاعتماد الكلي على شركات إعادة التأمين وساهم في ذلك الظروف التي تمر بها سوريا حيث انسحاب معظم معيدي التأمين العالميين من السوق السورية، وهم معيدين ذوو تصنيف عال، مما أدى إلى اعتماد شركات التأمين على نفسها بالإضافة على معيدي تأمين غير مصنفين.
- 5- هناك علاقة عكسية ومتينة جداً و دالة إحصائياً بين الربحية والسيولة في شركات التأمين .
- 6- هناك علاقة طردية ومتينة جداً و دالة إحصائياً بين الربحية والملاعة المالية في شركات التأمين.
- 7- هناك طردية ومتينة جداً و دالة إحصائياً بين الربحية والكفاءة الإدارية في شركات التأمين.
- 8- هناك علاقة طردية ومتينة جداً وغير دالة إحصائياً بين الربحية وكل من (السيولة المصرفية والملاعة المالية والكفاءة الإدارية) في شركات التأمين.
- 9- أن الملاعة المالية كان الأكثر أثراً على المتغير التابع (الربحية) في شركات التأمين، وهذا يؤكد على أن طبيعة العمل في شركات التأمين قائمة على مبدأ العائد والمخاطرة. ثم تلتها السيولة والكفاءة الإدارية بنفس المرتبة.

النوصيات:

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن أن نقدم المقترنات الآتية:
- 1- تشجيع البحث العلمي في مجال التأمين، وتبني الدراسات العالمية المتعلقة بالتأمين، والعمل بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد المتخصصة على إقامة الندوات، وعقد اللقاءات وتوزيع المنشورات لنشر الوعي التأميني.
 - 2- المحافظة على مستوى الكفاءة الإدارية لشركات التأمين وتحسينها من خلال عقد الدورات التدريبية التي من شأنها تحسين إنتاجية الموظفين، وتقليل المصروفات من خلال إدارة أصول الشركة بشكل أفضل.
 - 3- العمل على تفعيل إعادة التأمين لدى شركات التأمين العالمية وذلك لتوزيع أخطار الكوارث والخسائر الكبيرة.
 - 4- ضرورة قيام شركات التأمين بالعمل على تنويع استثماراتها بالإضافة إلى التخفيف من السياسة المتخفظة التي تتبعها شركات التأمين.
 - 5- تشجيع إنشاء شركات تأمين تعاونية لما ذلك من إيجابيات في خلق المنافسة بين شركات التأمين وتوسيع أنشطتها.
 - 6- تفعيل الشراكة بين شركات التأمين والبنوك المحلية بالشكل الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع:

- 1- موساوي، عبد النور بن محمد هدى، 2009، *تحليل ملاعة ومردودية شركات التأمين*، جامعة منتوري، الجزائر .
- 2- الشحادات، باسل، 2008، دراسة وتقييم واقع الاستثمارات في شركات التأمين وعلاقتها بالسيولة والربحية- دراسة تطبيقية في المؤسسة العامة السورية للتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق .
- 3- عبد الحميد، عادل منير، 2003، حدثت أداء شركات التأمين التأمين الكويتية -دراسة تحليلية،جامعة الكويت، دولة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد5، العدد الثاني .
- 4- Focarelli, Dario, 2011, *Ruolo delle imprese di assicurazione nella crisi finanziaria – Solvency II"e una risposta adeguata*. Roma.
- 5- Adams,M and Buckle.M, 2003, *The Determinants of Corporate Financial Performance In Bermuda Insurance Market*, Applied Financial Economic,Vol 4, No 13.
- 6- Gerber Guillaume, 2010, *Allocation d'actifs sous Solvabilité 2 - cas de l'assurance vie épargne*, Université Paris Daughine, Paris.
- 7- بابكر، عثمان، 2005، *التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة*، ندوة رقم (43)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 478 .
- 8- الجباعي، محمد معروف، 2003، "مبادئ التأمين بين الأسس النظرية والحالات التطبيقية"، دار الحضارة، بيروت، 66 .
- 9- Cheah, Belzil, 2001, *Unemployment insurance and subsequent job duration: job mating versus unobserved heterogeneity*, Journal of Applied Econometrics, p. 37
- 10- المسطاوي، محمد صلاح الدين، 2003، *تقييم أداء شركات التأمين في السوق المصري*، المؤتمر الدولي السابع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة،ورقة عمل .

- 11- الأمير، عبد المجيد أحمد، 2007، تطور نشاط شركات التأمين في المملكة العربية السعودية وأهميتها الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة لقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود.
- 12- ملاح، محمد عقل، 2006، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
- 13- سيف النصر، شوقي، 2000، التحليل المالي كأداة للتخطيط والرقابة في شركات التأمين، مجلة المال والتجارة، العدد 158. عمان.
- 14- مطر، محمد، 2003، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، 76.
- 15- خشارمة، حسين علي، 1999، العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين الأردنية- دراسة ميدانية، جامعة اليرموك، الأردن.
- 16- طعيمة، ثناء محمد، 2002، محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيق العملي وفقاً لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين، إيترك للطباعة والنشر والتوزيع.
- 17-Silesian, Jarmila, 2010, *Companies after 1991, University in Opava Administration School of Business*, Deoartment of Finance Univerzithi namesti, 1934/3 733 40 Karvina Czech Republic, p699.
- 18-International Association of Insurance Supervisors (IAIS), 2002, "Principles On Capital Adequacyand Solvency, Solvency & Actuarial Issues , Subcommittee Principles on Capital Adequacy & Solvency Approved in Tokyo on 9 January.
- 19- رجب، مصطفى، 2001، أسواق التأمين العربي في مواجهة متطلبات العضوية في منظمة التجارة العالمية، أحد بحوث الندوة العربية حول العولمة وصناعة التأمين العربية، القاهرة، مجلة التأمين العربي، ص14-18.
- 20- عبودي، زيد منير، 2006، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الثانية، مكتبة دار الكنوز، الأردن.
- 21- عريقات، محمد حربى. عقل، سعيد جمعة، 2008، التأمين وإدارة الخطر (النظريه و التطبيق)، دار وائل للنشر، الأردن.
- 22- طباجية، سليماء، 2009، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية - دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، جامعة ماي ، الجزائر.
- 23- العلي، ابراهيم محمد، 2003، مبادئ علم الإحصاء مع تطبيقات حاسوبية، منشورات جامعة تشرين، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 341.
- التقارير:
- 1 التعليمات الخاصة بنظام هامش الملاعة في شركات التأمين السورية الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين السوري ، القرار رقم (210).
- 2 التقارير المالية السنوية لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين
- 3 التقارير المالية السنوية لشركة السورية الدولية للتأمين – أروب
- 4 التقارير المالية السنوية لشركة السورية الكويتية للتأمين
- 5 التقارير المالية السنوية لشركة السورية الوطنية للتأمين
- 6 التقارير المالية السنوية لشركة المتحدة للتأمين
- الموقع الالكتروني:

- 1 الموقع الإلكتروني لهيئة الإشراف على التأمين في سوريا : www.sisc.sy
- 2 الموقع الإلكتروني لويكيبيديا : www.wikipedia.org

ملحق بالبيانات المالية للنسب المالية في شركات التأمين

المتوسط	المتحدة للتأمين	السورية الوطنية للتأمين	السورية الكويتية للتأمين	السورية الدولية للتأمين (أروب)	الاتحاد التعاوني للتأمين	العام	
2.53%	2.99%	2.01%	2.63%	77%.2	27%.2	2009	
3.41%	3.44%	3.19%	3.29%	3.69%	3.44%	2010	
3.76%	3.52%	3.83%	3.89%	3.87%	3.71%	2011	
4.57%	47%.4	5.03%	4.87%	4.59%	3.87%	2012	
5.42%	5.17%	6.78%	5.19%	5.03%	4.95%	2013	
289.00%	313%	313%	204%	204%	411%	2009	
344.20%	368%	329%	243%	278%	503%	2010	
382.40%	374%	332%	248%	338%	620%	2011	
438.40%	435%	358%	316%	422%	661%	2012	
490.80%	502%	376%	355%	528%	693%	2013	
54.23%	56.06%	71.47%	44.17%	61.83%	37.62%	2009	
50.12%	49.60%	64.68%	41.21%	60.61%	34.52%	2010	
45.55%	45.10%	60.59%	38.61%	52.12%	31.32%	2011	
42.27%	43.08%	59.16%	33.11%	48.84%	27.16%	2012	
35.10%	40.81%	57.97%	30.47%	30.40%	15.86%	2013	
63.08%	51.93%	81.52%	61.73%	51.34%	68.87%	2009	
71.45%	61.31%	83.39%	66.60%	65.58%	80.35%	2010	
81.26%	69.72%	91.11%	73.75%	80.32%	91.38%	2011	
84.95%	72.31%	93.80%	78.75%	86.13%	93.74%	2012	
95.56%	84.36%	97.71%	102.04%	96.69%	96.98%	2013	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على التقارير المالية للمصارف المدرستة خلال الفترة (2009-2013)